الإعلام والاتصالات: اختيار الجهات الإعلامية المشمولة بالإعلانات التوعوية جرى من قبل لجان مختصة ولا علاقة لأي جهة أخرى بذلك



نخيل نيوز | العراق

أكدت هيئة الإعلام والاتصالات، اليوم الثلاثاء الثاني من يناير، في بيان لها تلقت وكالة " نخيل نيوز" نسخة منه أنها ماضية في استراتيجيتها بدعم عمل المؤسسات الإعلامية في إطار مسؤوليتها القانونية وتنظيم الفضاء الرقمي ومكافحة الابتزاز الإلكتروني عبر عدد من اللوائح التنظيمية والإجراءات التنفيذية.

وقال البيان، إن الهيئة أصدر توضيحاً، يخص التسريبات الأخيرة التي أثارها بعض الصفحات المشبوه المعروفة بالابتزاز والتي استنكرت آليات الدعم للمؤسسات الإعلامية العراقية نود، حيث أكدت إن الوثائق التي تم نشرها بصورة مشوهة أشارت لجهات إعلامية تم ترشيحها لغرض شمولها بالإعلانات التوعوية وتم رفض بعضها لعدم تطابقها والمعايير المحددة، وهنا نود التأكيد بأن اختيار الجهات الإعلامية جرى من قبل لجان مختصة داخل الهيئة، ولا علاقة لأي جهة أخرى بذلك، وإن هذه الإعلانات تتمحور حول حملات وطنية مثل مكافحة الفساد الإداري والمالي ومحاربة الرشوة، ومكافحة المخدرات، ودعم الدينار العراقي، وترشيد استخدام المياه، وغيرها من المواضيع التي تستحدث بين الحين والآخر، وهو ما تؤكده الوثائق

والمخاطبات الرسمية التي تمتلكها الهيئة، وهذا يندرج في إطار حرص الحكومة والهيئة على دعم وسائل الإعلام وحمايتها.

وأضاف البيان إن الهيئة، تستند في المبادرات الإعلانية على الأمر التشريعي رقم (65) لسنة 2004 والذي ينص في مادتين له على دعم ومساعدة وسائل الإعلام وتشجيع وتقوية الإعلام الإلكتروني، وفي هذا الإطار وعلى مدار العقدين الماضيين قامت بالعديد من هذه المبادرات لدعم جهود الدولة في أوقات مختلفة مثل التصدي لجائحة كورونا، ودعم القوات الأمنية أيام الحرب على "داعش".

وتابع البيان، إن جميع الإعلانات التي مولتها الهيئة وبأشكالها المختلفة لم تهدف لدعم شخص أو جهة محددة، بل كانت إعلانات توعوية عامة تسعى لدعم مؤسسات الدولة، مشيراً إلى أن الهيئة سعت وبدعم الحكومة إلى تسوية ديون وسائل الإعلام عبر خدمات الإعلانات والعديد من الوسائل الإعلامية المذكورة كانت ضمن إطار هذه التسوية، ونشير إلى أن المبالغ المتداولة غير صحيحة وخلاف الواقع، كما أن الحملات التي تتبناها الهيئة تكون غالباً مؤقتة وبصورة مركزة.

ولفت البيان، إلى إن عملية التشويه التي رافقت نشر المذكرات الداخلية لهيئة الإعلام والاتصالات تمت بدعم شركات وجهات تم إيقاف فسادها وتجاوزها على المال العام وهي جهات تحاول جاهدة التأثير على القرارات التاريخية للهيئة في استعادة المال العام وايقاف نشاطاتها المشبوهة.

إضافة لذلك فقد أكدت الهيئة، أن الشركات والجهات أعلاه استخدمت العديد من الطرق غير الشرعية وقدمت رشا ودفعت أموال لبعض الجهات والشخصيات الإعلامية بهدف تشويه جهود الدولة في مكافحة الفساد وحماية المال العام، وهو ما دفع الهيئة لمطالبة الجهات الأمنية والرقابية المختصة للتحقيق بهذه الخطوات ومنع أي محاولة لاستخدام الإعلام في تضليل الرأي العام، كما تحتفظ الهيئة بحقها القانوني في مقاضاة ومحاسبة الجهات المتورطة بالتلاعب وتضليل الرأي العام ومحاولة تشويه جهودها في دعم مؤسسات الدولة إعلامياً.



جمهورية العراق
هيئة الإعلام والاتصالات
Communications and Media Commission



تنويه

تؤكد هيئة الإعلام والاتصالات أنها ماضية في استراتيجيتها بدعم عمل المؤسسات الإعلامية في إطار مسؤوليتها القانونية وتنظيم الفضاء الرقمي ومكافحة الابتزاز الإلكتروني عبر عدد من اللوائح التنظيمية والإجراءات التنفيذية. وفيما يخص التسريبات الأخيرة التي أثارها بعض الصفحات المشبوه المعروفة بالابتزاز والتي استنكرت آليات الدعم للمؤسسات الإعلامية العراقية نود توضيح بعض النقاط:

أولاً - إن الوثائق التي تم نشرها بصورة مشوهة أشارت لجهات إعلامية تم ترشيحها لغرض شمولها بالإعلانات التوعوية وتم رفض بعضها لعدم تطابقها والمعايير المحددة. وهنا نود التأكيد بأن اختيار الجهات الإعلامية جرى من قبل لجان مختصة داخل الهيئة. ولا علاقة لأي جهة أخرى بذلك. وإن هذه الإعلانات تتمحور حول حملات وطنية مثل مكافحة الفساد الإداري والمالي ومحاربة الرشوة. ومكافحة المخدرات. ودعم الدينار العراقي. وترشيد استخدام المياه. وغيرها من المواضيع التي تستحدث بين الحين والآخر. وهو ما تؤكده الوثائق والمخاطبات الرسمية التي تمتلكها الهيئة. وهذا يندرج في إطار حرص الحكومة والهيئة على دعم وسائل الإعلام وحمايتها.

ثانياً- إن الهيئة تستند في المبادرات الإعلانية على الأمر التشريعي رقم (65) لسنة 2004 والذي ينص في مادتين له على دعم ومساعدة وسائل الإعلام وتشجيع وتقوية الإعلام الإلكتروني. وفي هذا الإطار وعلى مدار العقدين الماضيين قامت بالعديد من هذه المبادرات لدعم جهود الدولة في أوقات مختلفة مثل التصدي لجائحة كورونا. ودعم القوات الأمنية أيام الحرب على "داعش".

ثالثاً- إن جميع الإعلانات التي مولتها الهيئة وبأشكالها المختلفة لم تهدف لدعم شخص أو جهة محددة. بل كانت إعلانات توعوية عامة تسعى لدعم مؤسسات الدولة.

رابعاً- الهيئة سعت وبدعم الحكومة إلى تسوية ديون وسائل الإعلام عبر خدمات الإعلانات والعديد من الوسائل الإعلامية المذكورة كانت ضمن إطار هذه التسوية. ونشير إلى أن المبالغ المتداولة غير صحيحة وخلاف الواقع. كما أن الحملات التي تتبناها الهيئة تكون غالباً مؤقتة وبصورة مركزة.

خامساً- إن عملية التشويه التي رافقت نشر المذكرات الداخلية لهيئة الإعلام والاتصالات تمت بدعم شركات وجهات تم إيقاف فسادها وتجاوزها على المال العام وهي جهات تحاول جاهدة التأثير على القرارات التاريخية للهيئة في استعادة المال العام وايقاف نشاطاتها المشبوهة.

سادساً- نؤكد أن الشركات والجهات أعلاه استخدمت العديد من الطرق غير الشرعية وقدمت رشا ودفعت أموال لبعض الجهات والشخصيات الإعلامية بهدف تشويه جهود الدولة في مكافحة الفساد وحماية المال العام. وهو ما دفع الهيئة لمطالبة الجهات الأمنية والرقابية المختصة للتحقيق بهذه الخطوات ومنع أي محاولة لاستخدام الإعلام في تضليل الرأي العام.

هيئة الإعلام والاتصالات
2 كانون الثاني 2024

الإعلام والاتصال الحكومي
@iraqcmc

www.palms-news.com